

علاقة اللغة العربية بالهوية الوطنية

ودورها في تعزيز الأمن والاستقرار في المجتمع الجزائري

أ. د. صالح بوبشيش

ملخص المداخلة:

إن ما لقيه المجتمع الجزائري من ويلات الاستعمار الفرنسي وما ارتكبته أداة الاستعمار من تخريب فكري في تاريخ الجزائر وحضارتها ولغتها، لم يثن عزيمة المجتمع عن تشبته بمقومات هويته الأصلية المتمثلة أساسا في الأرض والدين الإسلامي واللغة العربية.

إن هذه المداخلة ترصد علاقة اللغة العربية بالهوية الوطنية، وكيف نظم المشرع الجزائري هذه العلاقة تشريعا عبر التقنين، وواقعا عبر التطبيق في الميدان، كما ترصد كذلك تأثير اللغة العربية في المجتمع الجزائري المحب للغته، وكيف يمكن لها أن تؤثر إيجابا في وحدته وتعزيز أمنه واستقراره انطلاقا من مكونه الأساس وهو المواطن والأسرة ووصولاً إلى تفاعل الهيئات الرسمية والإدارية والقضائية إيجابا مع اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، الهوية الوطنية، الأمن والاستقرار، المجتمع الجزائري

مقدمة:

تعد اللغة العربية من أبرز مقومات الهوية الوطنية للمجتمع الجزائري وهي قبل ذلك لغة عالمية؛ لسان حال المجتمعات العربية منذ القديم، وهي لغة القرآن الكريم الذي تتلو آياته الأمة الإسلامية على تعدد لغاتها في مختلف دول العالم في كل وقت وحين، وهي كذلك لغة لها مكانتها اليوم - ضمن لغات العالم - عبر الوسائط الافتراضية وفي مقدمتها الانترنت ووسائل الإعلام.

فاللغة العربية على أهميتها هذه فإنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالهوية الوطنية الجزائرية إلى جانب الدين الإسلامي واللغة الأمازيغية كما نصت عليه مدونة الدستور الجزائري الصادرة سنة ٢٠١٦. فما هو أساس هذه العلاقة وما هي حدودها خاصة وأن النص الدستوري

جمع بين اللغتين العربية والأمازيغية كلفتين وطنيتين؟ ثم ما هو الدور المنتظر من اعتبار اللغة العربية لغة وطنية ورسمية في تعزيز الأمن والاستقرار في المجتمع الجزائري؟

وتتمحور الإجابة عن هذه التساؤلات حول العناصر التالية

- الهوية الوطنية الجزائرية ومقوماتها: الإ

سلام، العروبة، الأمازيغية

- علاقة اللغة العربية بالهوية الوطنية

- دور اللغة العربية في تعزيز الأمن

والاستقرار في المجتمع الجزائري

أولا: الهوية الوطنية ومقوماتها

تعتبر الهوية الوطنية الجزائرية من أقدس ما ركزت عليه النصوص القانونية على اختلاف وتنوع مراتبها وطبيعتها للتأكيد على تمتع الجزائري بهويته، فقد

عملت الدولة منذ الاستقلال على تثبيت رموز الدولة والنص على أركان سيادتها؛ خاصة ما تعلق منها بالدين الإسلامي واللغة العربية، حيث عمل الاستعمار الفرنسي منذ أن وطئت أقدام جنوده أرض الجزائر على طمس هويتها وتسخير الآلة العسكرية والثقافية لمحو التاريخ الحضاري والثقافي والديني واللغوي للشعب الجزائري، فعلى مدار ما يقرب من قرن ونصف كان لهذه السياسة الهمجية نتائج وخيمة على الشعب الجزائري حيث أدت إلى الرمي بأجيال في شبح الأمية والجهل استمرت آثارها عشرات السنين حتى بعد استقلال الجزائر.

وقد كان لتمسك الشعب الجزائري بدينه الإسلامي ولغته العربية كما تشهد له حركات المقاومة لكبار المجاهدين والمقاومين للاستعمار الفرنسي من الأمير

كمتقوم أساسي للهوية الوطنية، وبالإضافة إلى تأسيس وزارة تعنى بتسيير ومتابعة الشؤون الدينية والأوقاف، فإن دستور ١٩٩٦ وتحت الفصل الثالث منه بعنوان المؤسسات الاستشارية استحدث مجلسا إسلاميا أعلى،

جاء في المادة ١٩٥ "يؤسس لدى رئيس الجمهورية مجلس إسلامي أعلى، يتولى على الخصوص ما يأتي:

. الحث على الاجتهاد وترقيته

. إبداء الحكم الشرعي فيما يعرض عليه

. رفع تقرير دوري عن نشاطه إلى رئيس الجمهورية"

٢. اللغة العربية :

إلى جانب الدين الإسلامي نصت مختلف الدساتير والتعديلات التي سبق ذكرها على أن "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية". ومن أجل العناية بها والعمل على تعميم استعمالها في مختلف المجالات الرسمية والتربوية استحدثت الدولة مجلسا أعلى للغة العربية وقد تم إدراجه بعد ذلك في بنود دستور ٢٠١٦ حيث نصت عليه المادة الثالثة بقولها: "يحدث لدى رئيس الجمهورية مجلس أعلى للغة العربية.

يكلف المجلس الأعلى للغة العربية على الخصوص بالعمل على ازدهار اللغة العربية وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية والتشجيع على الترجمة إليها لهذه الغاية"^٥.

٣. اللغة الأمازيغية :

إذا كان كل من الدين الإسلامي واللغة العربية قد حرصت الدولة منذ الاستقلال

يتعاطى تعليمها بالمكروه والبلاء، فمضت سنوات في غلق المكاتب القرآنية، ومكاتب التعليم الديني العربي... ولما رأوا تصميم الأمة على تعليم قرآنها ودينها ولغة دينها واستئصال كثير من المعلمين في القيام بواجبهم واستمرارهم على التعليم رغم التهديد والوعيد ورغم الزجر والتغريم، لما رأوا هذا كله سعوا سعيهم حتى استصدروا قانون العقاب الرهيب... وسنمضي بعون الله في طريق تعليم ديننا ولغتنا رغم كل ما يصيبنا، وإننا على يقين من أن العاقبة وإن طال البلاء لنا، وأن النصر سيكون حليفنا، لأننا قد عرفنا إيماننا وشاهدنا عيانا أن الإسلام والعربية قد قضى الله بخلودهما ولو اجتمع كلهم على محاربتنا"^٢.

وإذا كانت المقومات الأساسية للهوية الوطنية تتمثل في الإسلام واللغة العربية، فإن الدستور الجزائري في آخر تعديلاته أضاف اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية.

٤. الإسلام :

تعد الجزائر إحدى أهم دول شمال إفريقيا التي دخلها الدين الإسلامي منذ فجر الدعوة الإسلامية، وكان أهلها الأمازيغ وفي مقدمتهم الفاتح طارق بن زياد ممن مضىوا في نشر الإسلام وفتح شبه جزيرة إيبيريا التي دام حكم الإسلام فيها لأزيد من ثمانية قرون.

ومنذ ذلك التاريخ سجلت الجزائر انتماءها وتبنيها للإسلام كدين رسمي، جسدهته مختلف مدونات الدستور التي صدرت منذ الاستقلال^٣، حيث نصت على أن "الإسلام دين الدولة".

وحرصا على حماية الدين الإسلامي

عبد القادر في الغرب الجزائري الى أحمد باي في قسنطينة والشيخ المقراني في الشرق الجزائري والشيخ بوعمامة وسط وغرب الصحراء ولالة فاطمة نسومر في القبائل ومقاومة التوارق في جنوب الصحراء وكذلك الثورات الشعبية كثورة سيدي الشيخ وثورة الزعاطشة... وتشهد له أيضا الحركات الإصلاحية والتعليمية خاصة ما قامت به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والدور الكبير الذي كانت تؤديه مختلف الزوايا والمساجد، كان لكل ذلك الأثر الفعال في التصاف الشعب الجزائري حول مقوماته التي حاول المستعمر الفرنسي محوها من خلال اعتبار الجزائر فرنسية كهدف كان يسعى لتحقيقه. ولذلك يقول أحمد توفيق المدني: "كان التعليم أيام الحكومة الفرنسية استعماريا بحتا، لا يعترف باللغة العربية ولا يقيم لوجودها أي حساب، فاللغة الفرنسية هي وحدها لغة التدريس في جميع مراحل التعليم"^١، والتي كانت قاصرة في ذلك الوقت على فئات قليلة جدا من أبناء الجزائر.

لقد أدرك الشيخ عبد الحميد بن باديس العواقب السيئة للقانون الذي أصدرته فرنسا في مارس ١٩٢٨ والذي يقضي بإلزام كل معلم باستصدار ترخيص للتعليم وإلا تعرض للغرامة والسجن، فكتب مقالا بعد شهر من صدور هذا القانون الظالم وجاء فيه "أعداء الأمة الجزائرية يجمعون أمرهم ويدبرون كيدهم فيستصدرون من الحكومة قرارا وزاريا بعقوبات صارمة على التعليم ليهدموا الشخصية الإسلامية من أصلها وليقتضوا عليها بالقضاء على مادة حياتها... فناصبوا العدا وتعرضوا لمن

جذور نضالها اليوم في شتى الميادين في ماضي أمتها المجيد
إن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية...

تشكل هذه الديباجة جزء لا يتجزأ من الدستور".

كما نص الدستور صراحة على استحالة إجراء أي تعديل يمس بهذه الثوابت وهو ما جاء في المادة ٢١٢ " لا يمكن أي تعديل دستوري أن يمس:

...الإسلام باعتباره دين الدولة، العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية.."

ثانياً: علاقة اللغة العربية

بالهوية الوطنية

١. من حيث التقنين:

لقد أولى المشرع الجزائري أهمية كبيرة للغة العربية كلغة وطنية ولغة رسمية للدولة الجزائرية عبر كافة مؤسسات الدولة القانونية منذ سنة ١٩٦٣ تاريخ وضع أول دستور للجزائر المستقلة، وسوف نعرض هنا لمختلف الدساتير والنصوص القانونية التي حرص فيها المشرع على التقنين للغة العربية باعتبارها مقوم أساسي للهوية الوطنية.

- الدستور:

لقد اعتبر المشرع الجزائري اللغة العربية لغة وطنية ورسمية للدولة الجزائرية ولكن بعبارات متنوعة نوردها كما هي:

دستور ١٩٦٣: المادة ٥: "اللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة".

تمثين اللغة الأمازيغية كمقوم أساسي للهوية الوطنية إلى جانب اللغة العربية والدين الإسلامي في دستور ٢٠١٦، حيث جاء في المادة ٤: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية.

تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

يحدث مجمع جزائري للغة الأمازيغية يوضع لدى رئيس الجمهورية.

يستند المجمع إلى أشغال الخبراء، ويكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية فيما بعد"٩.

وتمكف حالياً مصالح الحكومة على إعداد القانون العضوي لأكاديمية اللغة الأمازيغية تمهيدا لإعلان تأسيسها ومباشرة أعمالها.

كما شهدت نهاية ٢٠١٧ إعلان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة خلال اجتماع لمجلس الوزراء في الجزائر اعتبار يوم ١٢ يناير (جانفي) وهو رأس السنة الأمازيغية من كل عام عطلة وطنية مدفوعة الأجر.

إن هذه المقومات المكونة للهوية الجزائرية أوردها المشرع فضلا عن المواد التي سبق ذكرها، مجتمعة في ديباجة دستور ١٩٩٦ المعدل بدستور ٢٠١٦ ونصها:

"وكان أول نوفمبر ١٩٥٤ نقطة تحول فاصلة في تقرير مصيرها، وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها، وقيمتها، والمكونات الأساسية لهويتها وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، التي تعمل الدولة دوما لترقية وتطوير كل واحدة منها، وتمد

على ترسيمهما في مدونة الدستور كعناصر ثابتة تشكل منها الهوية الجزائرية، وهي غير قابلة لأي تعديل دستوري، فإن اللغة الأمازيغية ورغم انتشارها الواسع كلغة يتعامل بها المواطنون في جميع مناطق الجزائر من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، فإنها لم تلق أي اعتراف في قوانين الدولة منذ الاستقلال وإلى غاية ١٩٩٥؛ حيث تم تأسيس المحافظة السامية للأمازيغية، وقد نصت المادة الأولى من المرسوم الرئاسي على: "يشأ هيكل يسمى المحافظة العليا للأمازيغية، يكلف برد الاعتبار للأمازيغية وترقية اللغة الأمازيغية"٦.

ونصت المادة الرابعة منه على مهام هذه المحافظة: "تتمثل مهام المحافظة العليا فيما يأتي:

١. رد الاعتبار للأمازيغية وترقيتها بكونها أحد أسس الهوية الوطنية.

٢. إدخال اللغة الأمازيغية في منظومتي التعليم والاتصال"٧.

ورغم ذلك لم تتم عملية دسترة اللغة الأمازيغية إلا سنة ٢٠٠٢، حيث صدر القانون رقم ٠٢/٠٢ يتضمن تعديلا جزئيا في دستور ١٩٩٦، جاء فيه "تضاف مادة ٢ مكرر، وتصاغ كما يأتي: تمازيغت هي كذلك لغة وطنية.

تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني"٨.

وبالفعل كان للغة الأمازيغية حضور على مستوى الإعلام فأنشئت إذاعات وبرمجت نشرات رسمية باللغة الأمازيغية في القنوات الوطنية وأسست قناة تلفزيونية خاصة بها، كما تم اعتمادها في التدريس في قطاع التربية والتعليم؛ ما مكن من

اللغة العربية المعدل والمتمم بالأمر رقم ٩٦-٢٠ المؤرخ في ٢١ ديسمبر ١٩٩٦ مبعرا عن إرادة قوية وعزيمة أكده من المشرع الجزائري لتفعيل رمزية اللغة العربية وارتباطها الوثيق بهوية المجتمع الجزائري. وقد تضمن هذا القانون أربعين مادة موزعة على ستة فصول:

تضمن الفصل الأول أحكاما عامة، حيث نصت المادة ١ منه على أنه "يحدد هذا القانون القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية، وترقيتها وحمايتها".

ونصت المادة ٢ على أن "اللغة العربية تقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة وثابت من ثوابت الأمة. يجسد العمل بها مظهرا من مظاهر السيادة الوطنية، واستعمالها من النظام العام". كما نصت المادة ٣ بقولها: "يجب على كل المؤسسات أن تعمل لترقية اللغة العربية، وحمايتها، والسهر على سلامتها وحسن استعمالها".

وتضمن الفصل الثاني مجالات تطبيق القانون، المواد ٢٢٠٤، حيث نصت المادة ٤ على أنه "تلتزم جميع الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باستعمال اللغة العربية وحدها في كل أعمالها من اتصال، وتسيير إداري، ومالي، وتقني، وفني".

وقد فصل المشرع في مجالات تطبيق القانون وعددها بحيث تتسحب على كل مؤسسات المجتمع الرسمية الإدارية، التعليمية، القضائية، المالية والإعلامية وكذلك المؤسسات المدنية كالجمعيات.

وتضمن الفصل الثالث هيئات التنفيذ والمتابعة والدعم المواد ٢٢-٢٨، وقد أنشئ

مقومات الهوية الجزائرية واللسان العربي للجزائر دولة وشعبا، ومما جاء فيها: "إن الدستور فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده... إن الجزائر، أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية..".^{١٠} وقد حرص المشرع على إعادة هذه الفقرة بألفاظها ودون تغيير في ديباجة دستور ١٩٩٦، ودستور ٢٠١٦.

١. القانون؛

إن المشرع الجزائري كان حريصا منذ السنوات الأولى للاستقلال على تجسيد رموز الدولة وتكريس هويتها، فكما تضمنت مختلف مدونات الدستور اعتبار اللغة العربية رمز الهوية الوطنية، فإن مختلف القوانين والأوامر أكدت تفعيل هذا المبدأ من خلال إلزامية تعميم استعمال اللغة العربية، ابتداء بالأمر رقم ٦٨-٩٢ المؤرخ في ٢٦ أبريل ١٩٦٨ المتضمن إجبارية تعميم استعمال اللغة العربية على الموظفين ومن يماثلهم. وكذلك الأمر رقم ٧١-٠٢ المؤرخ في ٢٠ جانفي ١٩٧١ المتضمن أحكام إجبارية تعميم استعمال اللغة العربية على الموظفين ومن يماثلهم. والأمر رقم ٧٣/٥٥ المؤرخ في ١ أكتوبر ١٩٧٢ المتضمن تعريب الأختام الوطنية.

ويعد القانون رقم ٩١-٠٥ المؤرخ في ١٦ جانفي ١٩٩١ المتضمن تعميم استعمال

دستور ١٩٧٦: المادة ٣: "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي".

دستور ١٩٨٩: المادة ٣: "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية".

دستور ١٩٩٦: المادة ٣: "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية".

تتفق جميع هذه المواد في اعتبار اللغة العربية لغة وطنية ورسمية باستثناء ما نص عليه دستور ١٩٧٦ من تبني الدولة لسياسة التعريب وتعميم استعمال اللغة العربية والتي لم تحظ بالناية الكاملة.

ويتميز دستور ٢٠١٦ عن غيره من الدساتير السابقة بكونه قد كرس الحماية القانونية للغة العربية باعتبارها من المكونات الأساسية للجمهورية الجزائرية ضمن "المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري".

فقد نصت المادة ٣ من الدستور "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.

تظل اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة. يحدث لدى رئيس الجمهورية مجلس أعلى للغة العربية.

يكلف المجلس الأعلى للغة العربية على الخصوص بالعمل على ازدهار اللغة العربية وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية والتشجيع على الترجمة إليها لهذه الغاية".

وبالرغم من اهتمام المشرع بالمادة الثالثة والتفصيل فيها في الدستور الأخير؛ مما يميزه عن سابقه، إلا أنه حرص في ديباجة دستور ١٩٨٩، أي مباشرة بعد الانفتاح والتعددية السياسية التي شهدتها الجزائر في ذلك الوقت، على التأكيد على

بموجب هذا القانون المجلس الأعلى للغة العربية^{١١}.

جاء في المادة ٢٣ "ينشأ مجلس أعلى للغة العربية ويوضع تحت إشراف رئيس الجمهورية يقوم على الخصوص بما يأتي: متابعة تطبيق أحكام هذا القانون وكل القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيتها وتطويرها"^{١٢}. وأضاف المشرع في الفصل الرابع أحكاما جزائية مؤكدة مرة أخرى ما جاءت به المادة ٨٧ مكرر من الأمر رقم ٦٦-١٥٦ المؤرخ في ٠٨ يونيو ١٩٦٦ المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم، "على أنه يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا "كل اعتداء على رموز الأمة أو الجمهورية..."

المادة ٢٩ : تعد الوثائق الرسمية المحررة بغير اللغة العربية باطلة، تتحمل الجهة التي أصدرتها أو صادقت عليها مسؤولية النتائج المترتبة عليها.

المادة ٣٠ : كل إخلال بأحكام هذا القانون يعد خطأ جسيما يستوجب جزاء تأديبيا.

وما يلاحظ هنا أن المشرع رغم أنه صنف الإخلال بهذا القانون بالخطأ الجسيم، غير أن الجزء الذي نص عليه في المواد من ٢١ إلى ٢٥ وهو الغرامة المالية من ألف إلى ١٠ آلاف دينار جزائري، وغلق المؤسسة في حالة العود لا تعكس في تقديري العقوبة الحقيقية التي تتناسب مع المكانة التي أولاها المشرع للغة العربية.

أما الفصل الخامس والسادس فقد تضمننا أحكاما انتقالية ونهائية.

وما تجدر الإشارة إليه أن المشرع نص في المادة ٩ على: " تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر، لا سيما المرسوم

التشريعي رقم ٩٢ - ٠٢ المؤرخ في ٢ محرم ١٤١٣ الموافق ٤ يوليو ١٩٩٢ (انتهى)".

وهو في الواقع المرسوم المتضمن كفيات تطبيق القانون رقم ٩١-٠٥ المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية. جاء في المادة الأولى منه على أن "تعميم استعمال اللغة العربية بوصفها لغة وطنية ورسمية في جميع الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها مبدأ راسخ لا يمكن التراجع عنه".

إن هذا المرسوم التشريعي في ظاهره إلزام للقائمين بعملية تعميم استعمال اللغة العربية، وحث لهم على حشد الإمكانيات المتوفرة لاستكمال تطبيق التدابير المنصوص عليها في هذا القانون في أقرب وقت ممكن دون تحديد أجل لذلك، غير أن المؤولين للنصوص القانونية فهموا بأن محتوى هذا النص قد جمد القانون وعلقه إلى أجل غير مسمى، مما جعل المشرع يتدخل ويلغي هذا النص صراحة بالمادة التاسعة التي سبق ذكرها^{١٣}.

٢- من حيث واقع التطبيق:

رغم الأهمية الكبيرة التي أولاها المشرع الجزائري للغة العربية من خلال مختلف المواثيق الدستورية والتشريعية منذ ستينيات القرن الماضي؛ إلا أنها لم تحظ بالعناية اللازمة من حيث واقع تطبيقها، فلا نكاد نجد آثارا واضحة وتفعيلا حقيقيا لبنود القانون خاصة ما تعلق بالزامية تعميم استعمالها.

"فاللغة الوطنية عندنا تواجه مجموعة من الأنماط اللغوية المحلية تتنافسها في مجال الاستخدام، إذ نجد

أن هذه الأنماط اللغوية لها تأثير واضح على أطفالنا وحتى متقفيها الذين يجدون أنفسهم وفي مواقف رسمية يميلون لا شعوريا إلى استخدام هذه الأنماط المحلية في خطاباتهم. وحتى في المجال الرسمي ورغم الإقرار بأن العربية هي اللغة الوحيدة والرسمية، وأن استخدامها أمر ضروري وإجباري، خاصة في المجالات الرسمية، إلا أن ما نلاحظه في الواقع عكس ذلك، إذ نجد من يفضل استعمال مستويات لغوية أخرى كالتداخل بين العربية الدارجة ولغة أجنبية، أو استعمال لغة أجنبية مباشرة بحجة ضعفه في لغته الوطنية. أما على مستوى المؤسسات الرسمية، سواء كانت اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية أو ثقافية فإننا نلاحظ أن اللغة السائدة هي الفرنسية، حيث تعتبر في نظرهم لغة الحداثة"^{١٤}.

وهو ما يعكسه واقع الحال في تدخلات بعض من كبار المسؤولين في الدولة وكثير من الهيئات والجمعيات الاقتصادية والسياسية والثقافية، بل إن كثيرا منها تتبنى من حيث لا تعلم اللغة الفرنسية كلفة رسمية في خطاباتها ومدوناتها كما هو الحال بالنسبة لمتديبات رجال الأعمال الجزائرية. وهذا دون الحديث عن واقع التعليم في الجامعة الجزائرية حيث أضحت جميع التخصصات العلمية والطبية والتكنولوجية تدرس باللغة الفرنسية مما أسهم في تدني مستوى الطلاب لضعف التكوين لديهم في هذه اللغة في مراحل التعليم الأولى.

غير أن هذا لا يعني مطلقا سيطرة اللغة الفرنسية واضمحلال اللغة العربية، بل نجد أن هناك اهتمام باللغة العربية

يلزم الاستثمار فيه بتشتته وتربيته على الفضيلة والأخلاق الحميدة وحبه لدينه ولفته ووطنه، وهذا ما راعته نصوص الشريعة الإسلامية، ولعل خير دليل على ذلك ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه وقف يُخاطبُ مكة المكرمة مودعاً لها وهي وطنه الذي أخرج منه، فقد روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكة: " ما أطيبك من بلد، وأحبك إلي، ولولا أن قومي أخرجوني منك ما سكتُ غيرك" ١٧.

فلولا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يُحب وطنه لما قال هذا القول الذي لو أدرك كل مواطن مسلم معناه لرأينا حب الوطن يتجلى في أجمل صورته وأصدق معانيه، ولأصبحت أوطان المسلمين اليوم كالوطن الواحد تتعلق به أفئدة مواطنيه وتضحى من أجل حريته ووحدته، فحب الأوطان من الإيمان.

ولهذا نجد المجتمع الجزائري يفتخر ويعتز بثورته المجيدة في تحرير وطنه من الاستعمار الفرنسي الذي عمل يائساً من أجل طمس هويته ولسانه العربي المبين.

إن للغة العربية في نفوس الجزائريين مكانة عظيمة، فهي لغة القرآن ولغة المناسك والشعائر الدينية، وقبل ذلك هي لغة الوطن والأجداد، فالتمسك بها وحبها من الإيمان، ولاشك أن التنشئة الحسنة على حب اللغة العربية وتعلمها وتشجيع الناشئة على حفظ القرآن الكريم وتعلم قواعد اللغة العربية في مختلف مراحل التعليم من شأنه أن يوجد جيلاً يعتز بوطنه ولفته كون حبهما والتعلق بهما من الإيمان. باعتبار اللغة العربية هي لغة القرآن

المتعاقبة لا يمكن أن يتم إلا من خلال اللغة الوطنية، فهي القوة الطبيعية اللازمة في إحداث التفاعل والتواصل لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، ومن هنا كان فصل الشخصية عن اللغة الوطنية أمراً مستحيلاً، وكل فقدان لها يؤدي حتماً إلى الضياع والاندثار ١٦.

إن دور اللغة العربية في تعزيز وحدة المجتمع الجزائري يتجلى بشكل ملحوظ في النفاذ الشعب الجزائري حول هويته المتمثلة في الدين الإسلامي واللغة العربية طيلة فترة الاستعمار الفرنسي الذي كرس كل قواه وترسانته العسكرية والثقافية لمسح هوية المجتمع؛ حيث كانت اللغة العربية في ذلك الوقت تعتبر لغة أجنبية في مقررات التعليم منذ مراحل الأولى وحتى المرحلة الجامعية، فلولا الدعم الذي لقيته اللغة العربية من مختلف فئات المجتمع وتجندها جميعها لتلقين أبنائها مبادئ الدين وتعليمهم قواعد اللغة العربية في الكتابات والمساجد لما كان لها وجود الآن ولطمست الهوية الجزائرية كما هو الشأن بالنسبة لكثير من المستعمرات.

كما يتجسد دور اللغة العربية في حماية أمن المجتمع الجزائري وضمان استقراره عبر عديد المجالات الأسرية والإدارية والإعلامية والقضائية.

١- مجال التنشئة والتربية الدينية والأسرية؛

تعتبر الأسرة الخلية الأساسية للمجتمع، فبصلاحها يصلح المجتمع، كما يعتبر الفرد عنصراً مؤسساً للأسرة، ولا يمكن أن تصلح الأسرة إلا بصلاح الفرد، فأساس قيام المجتمع هو الفرد، وهو ما

سواء على المستوى الرسمي بإصدار تعليمات بين الفينة والأخرى بضرورة اعتماد اللغة العربية وحدها في الوثائق الرسمية وفي الاتصال، وتبني اللغة العربية كلغة التكوين في جميع مراحل التعليم العام، أو على المستوى المجتمعي من حيث الاهتمام بتأسيس المدارس القرآنية وترقيتها وتحفيز القرآن الكريم في جميع حواضر البلاد.

ثالثاً: دور اللغة العربية في تعزيز الأمن والاستقرار ووحدة المجتمع الجزائري

إن اللغة العربية بالنسبة إلينا نحن الجزائريين، عنصر أساسي في هويتنا وشخصيتنا وطريقة تفكيرنا، ومن هنا نشأ ذلك التلازم المنطقي والتاريخي بين العربية والوطنية؛ إذ من الخطأ الفادح إلغاء أو فصل الوطنية عن اللغة العربية بالنسبة للمجتمع الجزائري، بل لا بد من تضافر الجهود لتخلق لدى الفئات الاجتماعية حب اللغة الوطنية ونمي لديهم الروح الوطنية والشخصية الجزائرية العربية، ونعمل على إعطاء هذه اللغة مكانتها الطبيعية باعتبارها لغة وطنية رسمية ١٥.

إن الدفاع عن اللغة الوطنية، هو في الواقع دفاع عن الوجود الحضاري المتميز للشخصية الوطنية، وأن سيادة أمتنا من سيادة لغتنا الوطنية، فهي غايتنا التي نصبو إليها من خلال تحقيق وحدتنا اللغوية والوطنية، وتجسيد كيانتنا السياسي ضمن خريطة هذا العالم المعاصر، فلا أمة من دون لغة وطنية، ولا تاريخ وحضارة إلا من خلال هذه اللغة، كما أن بناء الأجيال

الكريم

المادة ٧٩ من الدستور: "تحت طائلة المتابعات، يلزم الأولياء بضممان تربية أبنائهم وعلى الأبناء واجب القيام بالإحسان إلى آباؤهم ومساعدتهم."

٢. مجال التكوين والبحث العلمي؛

تتمتع الجزائر ومنذ سنوات بنظام تعليمي متميز تضمن من خلاله الدولة مجانية التعليم لكل أبناء الجزائر من المدرسة إلى الجامعة، كما تضمن كذلك الدولة بناء المؤسسات التربوية والجامعية وتجهيزها، وبناء المراكز البحثية وتدعيمها بما تتطلبه من إمكانات مادية وبشرية، كان لكل ذلك آثاره الإيجابية الكبيرة من حيث الجانبين الكمي والعدي؛ ويمكن أيضا أن تحقق الجزائر تطورا من حيث الجانب النوعي؛ حيث تتوفر المؤسسات العلمية والبحثية إلى عنصري الابتكار والإبداع واحتلال المراتب المتقدمة ضمن مختلف التصنيفات الدولية.

إن الاهتمام باللغة العربية وإعطائها المكانة التي تستحقها في النظامين التعليمي والبحثي في شقيه العلمي والتكنولوجي، والانفتاح على لغات العالم وعدم الاقتصاد على اللغة الفرنسية خاصة في الجامعة الجزائرية، من شأنه أن يدفع بعجلة الرقي والتطور والاستفادة من الخبرات الأجنبية من أجل تطوير مستوى التكوين والبحث من جهة وتلبية حاجيات المجتمع عبر توظيف الإطارات المتمكنة وتفعيل النتائج البحثية من جهة أخرى. وهذا ما سعى إليه المشرع الجزائري من خلال نص المادة ١٥ من القانون ٩١ المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية: "يكون التعليم والتربية والتكوين

في كل القطاعات، وفي جميع المستويات والتخصصات، باللغة العربية، مع مراعاة كفايات تدريس اللغات الأجنبية".

يقول الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري متحدثا عن الآفاق العلمية للغة العربية في الفضاء الرقمي: "إن اللغة العربية تتوسع مساحات انتشارها في العالم بدخولها الفضاء الرقمي وتبوئها مكانة متقدمة بين اللغات الحية التي تستخدم في شبكة المعلومات العالمية، مما دفع بشركة ميكروسوفت العالمية إلى فتح مكتب لها في القاهرة متخصص في اللغة العربية، بهدف إلى تطوير لغتنا وإدماجها في الشبكة العالمية للمعلومات والجدير بالذكر في هذا الصدد، أنه ورد في تقرير لمنتهى دافوس الاقتصادي العلمي، أن المنطقة العربية هي أوفر مناطق العالم جغرافيا وثقافيا، إقبالا على استيعاب تكنولوجيات الاتصال الحديثة مما يؤكد الانتشار الواسع للفصحى في العالمين الواقعي والافتراضي. وهذا ما يبعث على الأمل، ويحفزنا للبحث عن إيجاد حلول للمشاكل اللغوية القائمة التي هي من نتائج الوضع العام الذي تعيشه الأمة العربية الإسلامية من النواحي كافة" ١٨.

٣. مجال الأداء في الإدارة والهيئات الرسمية؛

لقد أسهم استغلال الإدارة الجزائرية للتكنولوجيات الرقمية واستعمال الانترنت في تحسين خدمة المواطن والمجتمع بصفة عامة، كما أسهمت كذلك عملية تعميم استعمال اللغة العربية ولو جزئيا خاصة فيما تعلق باستصدار الوثائق الأساسية التي يحتاجها المواطن يوميا عبر مصالح

الحالة المدنية ومكاتب الخدمات في تسهيل أداء الخدمة العمومية وتحسيس المواطن باهتمام الدولة به وسعيها الدائم من أجل راحته وتلبية حاجياته.

ولعل النصوص القانونية التي سبق ذكرها والمتضمنة تعميم استعمال اللغة العربية في مختلف المجالات وإن لم تجد طريقا لتفعيلها في السنوات السابقة قد وجدت مؤخرا تكفلا من بعض القطاعات الوزارية والهيئات الإدارية التي تتدخل من وقت لآخر في توجيه تعليمات بضرورة اعتماد اللغة العربية في عملها.

إن بوادر هذه السياسة تجاه اللغة العربية على مستوى الهيئات الإدارية والرسمية من شأنها أن تعزز الثقة في نفس المواطن الجزائري وتحسسه بانتمائه لوطنه وأن دولته متمسكة بمقومات الهوية الوطنية، ما يبعث الطمأنينة والسكينة في المجتمع الجزائري ويجعل كل فرد منه منافحا ومدافعا عن هويته.

٤. مجال التشريع والقضاء؛

لقد حظيت اللغة العربية في مجال التشريع والقضاء باهتمام المشرع الجزائري؛ حيث نص في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الأخير الذي صدر سنة ٢٠٠٨ على مبدأ ضرورة احترام المتقاضين والقاضي للغة العربية حيث ألزمهما بمباشرة الإجراءات والعقود القضائية باللغة العربية تحت طائلة عدم القبول، وتقديم الوثائق والمستندات باللغة العربية أو مصحوبة بترجمة رسمية إلى هذه اللغة تحت طائلة عدم القبول، ومباشرة المناقشات والمرافعات باللغة العربية وأخيرا إصدار الأحكام القضائية باللغة

العربية تحت طائلة البطلان.	من القاضي.	الرسمية للدولة، ويجب العمل على تعميم
فقد نصت المادة الثامنة من القانون	يقصد بالأحكام القضائية في هذا	استعمالها من خلال تشريع مجموعة من
على أنه: "يجب أن تتم الإجراءات والعقود	القانون، الأوامر والأحكام والقرارات	الاجراءات القانونية وتشغيلها في واقع
القضائية من عرائض ومذكرات باللغة	القضائية" ١٩.	التطبيق.
العربية، تحت طائلة عدم القبول.	لقد ظهر لنا بوضوح أن اللغة	كما تبين لنا أيضا الدور الفعال الذي
يجب أن تقدم الوثائق والمستندات	العربية هي مقوم أساسي للهوية الوطنية	يمكن أن تؤديه اللغة العربية في سبيل
باللغة العربية أو مصحوبة بترجمة رسمية	الجزائرية، وأن العلاقة بينهما هي علاقة	تعزيز أمن واستقرار المجتمع الجزائري،
إلى هذه اللغة، تحت طائلة عدم القبول.	تلازم، فقد عمل المشرع الجزائري في	فارتباط المواطن الجزائري بأرضه
تمت المناقشات والمرافعات باللغة	منظومته القانونية على محاولة محو ما	واعترازه بدينه واختاره بلغته هو صمام
العربية.	خلفته سياسة الاستعمار الفرنسي من	أمان لضمان وحدة المجتمع الجزائري
تصدر الأحكام القضائية باللغة	طمس للهوية عبر التأكيد في مدونات	واستقراره.
العربية، تحت طائلة البطلان المثار تلقائيا	الدستور بأن اللغة العربية هي اللغة	

المراجع:

- (١) آثار عبد الحميد بن باديس، تحقيق عمار طالبي، الطبعة ١، ١٩٦٨ الجزائر
- (٢) جغرافيا القطر الجزائري، أحمد توفيق المدني، مكتبة النهضة ١٩٦٣، الجزائر
- (٣) حاضر اللغة العربية، عبد العزيز بن عثمان التويجري، الرباط ٢٠١٣.
- (٤) دستور ١٩٦٢
- (٥) دستور ١٩٧٦
- (٦) دستور ١٩٨٨ تعديل بمقتضى الاستفتاء الشعبي بتاريخ ٠٣ نوفمبر ١٩٨٨
- (٧) دستور ١٩٨٩
- (٨) دستور ١٩٩٦
- (٩) القانون رقم ٠٣/٠٢ مؤرخ في ١٠ أفريل ٢٠٠٢، المتضمن التعديل الدستوري لدستور ١٩٩٦.
- (١٠) القانون رقم ٠٨/١٩ مؤرخ في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨، المتضمن التعديل الدستوري لدستور ١٩٩٦
- (١١) القانون رقم ٠١/١٦ مؤرخ في ٠٦ مارس ٢٠١٦، المتضمن التعديل الدستوري لدستور ١٩٩٦.
- (١٢) القانون رقم ٠٥-٩١ مؤرخ في ١٦ جانفي ١٩٩١ المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية.
- (١٣) القانون رقم ٠٩/٠٨ مؤرخ في ٢٥ فبراير يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- (١٤) المرسوم الرئاسي ٢٠-٩٦ مؤرخ في ٢١ ديسمبر ١٩٩٦ المعدل للقانون رقم ٩١-٠٥ مؤرخ في ١٦ جانفي ١٩٩١ المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية.
- (١٥) "اللغة العربية في الجزائر، التاريخ والهوية، عز الدين صحراوي، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الخامس جوان ٢٠٠٩ جامعة محمد خيضر بسكرة.
- (١٦) المرسوم الرئاسي ٢٢٦/٩٨ مؤرخ في ١١ جويلية ١٩٩٨. يحدد صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية وتنظيمه وعمله.
- (١٧) المرسوم الرئاسي رقم ١٤٧/٩٥ مؤرخ في ٢٧/٠٥/١٩٩٥ يتضمن إنشاء محافظة عليا مكلفة برد الاعتبار للآمازيغية وترقية اللغة الأمازيغية
- (١٨) وجوب تعميم استعمال اللغة العربية في قوانين الجمهورية الجزائرية، بشير كاشي. اللغة العربية، مجلة فصلية يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية العدد الرابع ٢٠٠١، الجزائر.

- ١٩ - <https://www.joradp.dz> موقع الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية
- ٢٠ - <http://www.webreview.dz> / موقع للمجلات العلمية في الجزائر
- ٢١ - <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution.htm> موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية

الهوامش

- ١ - جغرافيا القطر الجزائري، أحمد توفيق المدني، ص ١٣٨، مكتبة النهضة ١٩٦٣، الجزائر
- ٢ - آثار عبد الحميد بن باديس، ص ٢٤٢ ج ٢، تحقيق عمار طالبي، الطبعة ١، ١٩٦٨ الجزائر
- ٣ - الدستور الجزائري لسنة ١٩٦٣، الدستور الجزائري لسنة ١٩٧٦، التعديل الدستوري لسنة ١٩٨٨ بمقتضى الاستفتاء الشعبي بتاريخ ٠٣ نوفمبر ١٩٨٨، الدستور الجزائري لسنة ١٩٨٩، الدستور الجزائري لسنة ١٩٩٦ التعديل الدستوري سنة ٢٠٠٢ بمقتضى القانون رقم ٠٣/٠٢ مؤرخ في ١٠ أبريل ٢٠٠٢، والتعديل الدستوري سنة ٢٠٠٨ بمقتضى القانون رقم ٠٨/١٩ مؤرخ في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨، والتعديل الدستوري لسنة ٢٠١٦ بمقتضى القانون رقم ٠١/١٦ مؤرخ في ٠٦ مارس ٢٠١٦.
- ٤ - بموجب الأمر رقم ٩٦ / ٣٠ المؤرخ في ٢١ ديسمبر ١٩٩٦، المعدل والمتمم للقانون (المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية) ٩١ - ٠٥ المؤرخ في ١٦ جانفي ١٩٩١،
- ٥ - القانون رقم ٠٣/٠٢ مؤرخ في ١٠ أبريل ٢٠٠٢ يتضمن تعديلا جزئيا في دستور ١٩٩٦
- ٦ - المرسوم الرئاسي رقم ١٤٧/٩٥ المؤرخ في ١٩٩٥/٠٥/٢٧ يتضمن إنشاء محافظة عليا مكلفة برد الاعتبار للأمازيغية وترقية اللغة الأمازيغية
- ٧ - المرجع نفسه.
- ٨ - القانون رقم ٠٣/٠٢ مؤرخ في ١٠ أبريل ٢٠٠٢ يتضمن تعديلا جزئيا في دستور ١٩٩٦
- ٩ - القانون رقم ٠١/١٦ مؤرخ في ٢٠١٦/٠٣/٠٦ يتضمن تعديل الدستور الصادر سنة ١٩٩٦
- ١٠ - ديباجة دستور ٢٣ فبراير ١٩٨٩
- ١١ - حدّدت صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية وتنظيمه وعمله بموجب المرسوم الرئاسي ٢٢٦/٩٨ المؤرخ في ١١ جويلية ١٩٩٨.
- ١٢ - الأمر رقم ٩٦-٣٠ المؤرخ في ٢١ ديسمبر ١٩٩٦ المعدل للقانون رقم ٩١-٠٥ المؤرخ في ١٦ جانفي ١٩٩١ المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية.
- ١٣ - أنظر وجوب تعميم استعمال اللغة العربية في قوانين الجمهورية الجزائرية، بشير كاشي ص: ٢٦٢، اللغة العربية، مجلة فصلية يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية العدد الرابع ٢٠٠١، الجزائر.
- ١٤ - اللغة العربية في الجزائر، التاريخ والهوية، عز الدين صحراوي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الخامس جوان ٢٠٠٩ جامعة محمد خيضر بسكرة.
- ١٥ - أنظر: اللغة العربية في الجزائر، التاريخ والهوية، عز الدين صحراوي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الخامس جوان ٢٠٠٩ جامعة محمد خيضر بسكرة.
- ١٦ - المرجع نفسه.
- ١٧ - رواه الترمذي، في كتاب المناقب، باب في فضل مكة تحت رقم ٣٩٢٦.
- ١٨ - حاضر اللغة العربية، ص ٤١ عبد العزيز بن عثمان التويجري، الرباط ٢٠١٣.
- ١٩ - قانون رقم ٠٩/٠٨ مؤرخ في ٢٥ فبراير يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.